حركة التحرير الوطنى فى أنجولا
١٩٦١ ـ ١١ نوفمبر ١٩٧٥

دكتوره سلوى محمد لبيب

أنجولا حتى الاستقلال
دراســة سياسيــة

الموقع والاهمية الجغرافية :

تحتل أنجولا مساحة تبلغ مساحة البرتغال حوالى أربعة عشر مرة أى ما يقرب من خمسة آلاف ميل مربع ، ويبلغ طول سواحلها ١٠٢٦ ميل . وتعتبر أنجولا منطقة إنتقال بين حوض الكونغو فى الشمال وصحراء كلها رى فى الجنوب . يحيط بها جمهورية زائير فى الشمال والشرق ، وزامبيا فى الجنوب الشرقى ، إقليم جنوب غرب أفريقيا وناميبيا ، فى الجنوب والشرق والمحيط الأطلنطى فى الغرب . وتقع « كابندا » فى الشمال من أنجولا ، وهى جزء منفصل عن جسم الإقليم يفصلها عنه نهر الكونغو وتحيط بها الكونغو « برازافيل » فى الشمال .والشمال الشرقى وزائير فى الجنوب والجنوب الغربى والمحيط الأطلنطى من الغرب وتبلغ مساحة (كابندا) ٢٨٠٠ ميل مربع .

وتمثل أنجولا بحكم موقعها أهمية استراتيجية فى القارة الأفريقية . فهى المنفذ الرئيسى لثروات زائير وزامبيا ، كما أنها مع موزمبيق تمثل حزام يحاصر جنوب أفريقيا ، وتعد موانىء أنجولا على المحيط الأطلنطى من أكبر وأكفأ لموانىء وتعتبر

---

(١) لمزيد من المعلومات عن الوضع الجغرافى لأنجولا :

Abshire, D.M., & Samuels M.A., "Portuguese Africa", London, Praeger 1969.

أنجولا جسراً هاماً لتجارة الترانزيت لعدد من المناطق الداخلية المجاورة ذات الأهمية الاقتصادية خاصة إقليم كاتنجا وزامبيا .

وتتمتع أنجولا بقاعدة عريضة من المقومات الطبيعية من حيث اتساع مساحتها وتنوع مناخها ووفرة الأنهار والأراضى الصالحة للزراعة والرعى . كما تتوفر بها أيضاً مصادر الثروة المعدنية . وأنجولا تعتبر ثانى الدول المصدرة للبن فى أفريقيا حيث يمثل إنتاجها ١ر٦ من الإنتاج العالمى ، وظل البن يمثل أهم سلعة تصديرية لأنجولا حتى عام ١٩٧٠ حيث تفوقت عليه صادرات التعدين لأول مرة ويضم الإنتاج المعدنى لأنجولا الماس والحديد والمنجنيز ، وتقع حقول الماس فى مقاطعة لواندا وعند حدود أنجولا مع زائير . ويمثل الحديد أهمية خاصة وتسيطر على إنتاج الحديد فى أنجولا شركة « كروب » الألمانية . وقد اكتسب إنتاج وتوزيع البترول فى أنجولا أهمية متزايدة فى السنوات الأخيرة . وقد بدأ أول إنتاج للبترول فى أنجولا فى عام ١٩٥٥ قرب « لواندا » . ثم اكتشفت آبار البترول على نطاق واسع فى « كابندا » عام ١٩٦٦ ، وأصبح إنتاج كابندا يمثل ٨٣٪ من بترول أنجولا . ويبلغ هذا الإنتاج حوالى ١٨ ألف برميل يومياً حتى أصبحت تلقب بكويت أفريقيا .

وتستأثر شركة « جولف أويل » الأمريكية بحق استغلال البترول فى « كابندا » ، كما تعتبر الولايات المتحدة أكبر مستهلك للبترول الأنجولى ٤٩٪ من الإنتاج ثم البرتغال ٢٥٪ وكندا ١٤٪ وألمانيا الغربية ٢ر٣٪ واليابان ٦ر٦٪ ومن المعروف أن البرتغال إتجهت إلى الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية منذ عام ١٩٦٤ بسبب عجز الاستثمارات البرتغالية عن استغلال موارد أنجولا وتخوف الاستثمارات الخاصة من العمل فى أنجولا . ولذلك أصدرت البرتغال قانوناً لتنمية الاستثمارات الأجنبية فى عام ١٩٦٤ واتجهت معظم الاستثمارات إلى قطاع التعدين والبترول .

وهناك عدة مدن لها أهمية إقتصادية فى أنجولا . وتعتبر « لواندا » أهم مركز إقتصادى وإجتماعى فى أنجولا ، كما كانت تضم أكبر نسبة من السكان البيض ، ويلى لواندا مدينة نوفاليسبوا « هوامبو » وهى تمثل حلقة الارتباط بالأقاليم الشرقية

---

(١) U.N., Year book of International Trade Statistices N.Y. 1973.

(٢) Gulf Oils.

(١) Financial Times, May 6, 1974, London.

وكاتنجا وزامبيا وناميبيا أيضاً . و « لوبيتو » وهى نهاية خط حديد « بنجويلا » الذى يربط كاتنجا وزامبيا ، وهناك « كارمونا » التى تعتبر مركز إنتاج البن فى أنجولا .

السكان :

يبلغ تعداد سكان أنجولا حوالى ستة ملايين نسمة وفقاً لإحصاء عام ١٩٧٠(١) والأغلبية العظمى من سكان أنجولا من الأفريقيين ، وقد تناقص عدد السكان البيض بعد الاستقلال حيث هاجر معظمهم إلى البرتغال أو البرازيل . ويبلغ عدد المستوطنين البيض ٢٥٠ ألف فى عام ١٩٧٣(٢) ويتوزع السكان الأفريقيون على نحو مائة قبيلة ، لكن ٨٠٪ من سكان أنجولا ينتمون إلى أربعة مجموعات رئيسية هى الكيمبوندو — الاوڤيمبوندو — الكيكونجو — والتشوكوى — لوندا . ويتركز الكيمبوندو أساساً فى منطقة لواندا وتمثل ما يقرب من ٢٥٪ من سكان أنجولا ويدين معظم أفراد تلك المجموعة بالمسيحية . كما أن أكبر نسبة من المتعلمين فى أنجولا قد برزت من بين أبناء الكيكونجو ، كما أنهم أكثر المجموعات تأثراً بالثقافة الغربية . ويرتبط معظم أبناءها بالنظم الاقتصادية الحديثة التى تقوم على الصناعة فى المدن .

أما الأوڤيمبوندو فهى تعد أكبر مجموعة قبلية فى أنجولا وتمثل ٣٣٪ من السكان وتتمركز فى منطقة المرتفعات الوسطى . ومعظم أفراد هذه المجموعة من التجار يعتمدون على الزراعة . ويعتنق بعضهم المسيحية سواء كاثوليكية أو بروتستانتية .

والباكونجو تعد ثالث أكبر مجموعة وتمثل ٢٠٪ من سكان أنجولا ويتمركزون فى « كابندا » والمناطق الشمالية الشرقية فى أنجولا .

كما ينتشر أفراد هذه المجموعة عبر حدود أنجولا مع كلا من الكونغو وزائير . وهم ينحدرون من سلالة أكبر مملكة فى أواسط غرب أفريقيا وهى مملكة الكونغو . وقد أثر ذلك فيما بعد على اتجاهاتهم السياسية وعلى الحركات الوطنية التى انبثقت من بينهم . وقد ارتبط أفراد هذه المجموعة إقتصادياً بزائير وأصبح كثير من أفرادها يمثلون طبقة الأثرياء من التجار وأصحاب رؤوس الأموال ذوى الصلة بالشركات والاستثمارات الأجنبية .

---

(١) U.N., Demographic Yearbook, 1970,. P. 160.

(٢) Kenneth L. Adelman, "Report From Angola", Foreign Afrairs, Vol. 53.No. 3, April 1975 N.Y.

وأخيراً هناك مجموعة الشوكوى ــ لوندا ، ويمثلون ٢٪ من السكان ويتواجدون فى القطاع الشرقى من أنجولا . وهم منعزلين نوعاً عن المؤثرات الحديثة فى داخل أنجولا ويعتمدون على الصيد والزراعة فقط .

البرتغال وأنجولا :

منذ القرن التاسع عشر قسم الكتاب السياسيون المستعمرات البرتغالية إلى قسمين أرض الفتوحات وأرض الاستيطان(١) وأراضى الاستيطان هى المناطق التى فتحها البرتغاليون بقصد الإقامة والاستيطان فيها مثل ساو تومى وجزر الرأس الأخضر وبرنسيب . فمنذ البداية أقام فيها البرتغاليون وأنشأوا مزارعهم الواسعة واستخدموا فيها العبيد من تجارة الرقيق التى مارسوها على نطاق واسع .

أما أنجولا فهى من أراضى الفتوحات حيث وصلها البرتغاليون فى القرن الخامس عشر واستكشفوا شواطئها على طول ألف ميل من نهر « الكونغو » إلى نهر «الكونينن» على حدود ناميبيا الحالية . ولم يبدأ الاستعمار البرتغالى الفعلى إلا بعد عدة قرون وتركز فى طول المناطق الساحلية مثل « لواندا » « ولوبيتو » ، وقد اعتبر البرتغاليون أنجولا مصدراً هاماً لتجارة الرقيق وللحصول على المعادن والحاصلات الزراعية وليس للإقامة (٢) .

فبعد أن استقل البرتغاليون من سيطرة العرب (المور) فى القرن الخامس عشر اتجه اهتمامهم إلى أفريقيا نفسها واستولوا على مدينة « سبته » فى مراكش من المور فى عام ١٤١٥ . وبعدها أرسلوا أسطولهم إلى الجنوب على طول الساحل الغربى لأفريقيا بحثاً عن مملكة القديس « حنا » المسيحية التى كانوا يعتقدون بوجودها فى الجانب الآخر من الممالك الإسلامية وقد وصلوا فعلا إلى مصب نهر الكونغو فى عام ١٤٨٣ وكان على رأس هذه الكشوفات الأمير هنرى الملاح . وقد اهتم البرتغاليون بالرقيق فانتهى الدافع الدينى للكشوفات .

وتوالى إهتمام البرتغال بأفريقيا بعد موت هنرى الملاح وتوصل بارثليميو ديازإلى رأس الرجاء الصالح فى عام ١٤٤٨ عن طريق الساحل الشرقى . وفى عام ١٤٨٣

---

(١) Lands of conquest—Lands of Population.

(٢) Madhn Pamikar, "Angola in Fames", London 1962, p. 20.

وصل البرتغاليون إلى مصب نهر الكونغو واكتشفوا سواحل أنجولا ووصلوا إلى لواندا فى عام ١٥٧٥ . وخلال الفترة من عام ١٤٨٣ إلى ١٦٤١ كانت البرتغال تقوم بالعديد من الحروب الصغيرة مع القبائل الأفريقية على طول الساحل الأنجولى لتتمكن من السيطرة على السواحل لتسهيل تجارة الرقيق ، وقد بلغت أعداد الرقيق من غرب أفريقيا بين عامى ١٤٥٠ — ١٥٠٠ حوالى ١٥٠ ألفاً .

وفى خلال الثلاث قرون الأولى من الوجود البرتغالى فى أفريقيا كانت أربعة أخماس الصادرات من العبيد وخاصة من أنجولا .

وفى عام ١٦٤١ تمكنت هولندا من السيطرة على السواحل الأنجولية ولكن البرتغال استعادتها مرة ثانية فى عام ١٦٤٨ .

وقد ظل إهتمام البرتغال مقتصراً على المناطق الساحلية ولم يمتد نفوذها الفعلى إلى الداخل، كما فقدت إهتمامها جزئياً بالمنطقة عند إلغاء تجارة الرقيق رسمياً فى عام ١٨٣٦. ولكن إهتمامها تزايد بعد إحساسها بالمنافسة البريطانية والألمانية .وفى أثناء مؤتمر برلين الذى عقد فى الفترة من ١٥ نوفمبر ١٨٨٤ إلى ٢٦ فبراير ١٨٨٥ لم يكن دور البرتغال السياسى قوياً. واضطرت إلى تقديم التنازلات عن مناطق لها فى أفريقيا مقابل الاحتفاظ بأقليم كابندا(١) وفى ١٤ فبراير ١٨٨٥ وأثناء إنعقاد المؤتمر تم توقيع إتفاقية تحدد أنجولا بحدودها السياسية المعروفة الآن واعترف بخضوعها للبرتغال . وتبع ذلك نزاع بين بريطانيا والبرتغال حول حدود الممتلكات البرتغالية فى أفريقيا ، وانتهى النزاع بتوقيع اتفاقية بين الدولتين فى يونيو ١٨٩١ تعيين الحدود بين ممتلكاتهما فى أفريقيا فرسمت المعاهدة الحدود الغربية لزامبيا حالياً وحدود أنجولا .

وبذلك تبلورت خريطة أنجولا السياسية نتيجة للمساومات السياسية والادعاءات الاستعمارية فى مرحلة التكالب الاستعمارى وجاءت حدودها تعكس ذلك وهى الظاهرة السائدة فى معظم الحدود السياسية الأفريقية .

---

(١) Absire, D.M, "Portuguese Africa", p. 176.

مظاهر الحكم البرتغالى فى أنجولا :

أتبعت البرتغال فى حكم مستعمراتها على وجه العموم نظام المركزية وحكم الأقاليم المختلفة على أساس أنهرجزء من البرتغال .

ومنذ اكتشاف أنجولا وحتى عام ١٨٢٠ كانت البرتغال تعترف بسلطة الملوك الأفريقيين ورؤساء القبائل ولكن تحت شرط الخضوع إسمياً لملك البرتغال حيث كان إهتمام البرتغال منصباً على المناطق الساحلية فقط(١) ولكن فى أواخر القرن التاسع عشر بدأ التوسع العسكرى البرتغالى فى داخل أنجولا ، وفى هذه المرحلة كانت البرتغال تعتبر أنجولا جزءاً من أراضيها وإن كانت لم تطبق نظاماً إدارياً مدروساً مما جعل الاستعمار البرتغالى من أسوأ أنواع الاستعمار . وفى عام ١٩١٠ أعلنت الجمهورية فى البرتغال ، وأعلن النظام الجمهورى الجديد عن عدة قوانين هامة وبدأ نوع من التنظيم الإدارى القائم على أساس عنصرى فى داخل أنجولا . فقد بدأ الاهتمام بالمستوطنين البرتغاليين فى أنجولا عن طريق تشريعات خاصة صدرت فى عام ١٩١٣ ثم توالى صدور القوانين منذ عام ١٩١٤ إلى ١٩٢٠ وأعطت هذه القوانين للحاكم البرتغالى فى أنجولا قدراً من الاستقلال الذاتى الإدارى والمالى .

وتعرض النظام الجمهورى فى البرتغال إلى هزات عديدة أدت فى النهاية إلى حدوث إنقلاب عسكرى وأصبحت البرتغال تحكم عن طريق دكتاتورية عسكرية . فقد استأثر الجنرال « أوسكار كارمونا » بالسلطة وأصبح رئيساً للجمهورية حتى عام ١٩٤٤ . واستعان كارمونا « بسالازار » الذى أصبح وزيراً للمالية ثم رئيساً للوزارة والدولة فى عام ١٩٣٢ وحتى عام ١٩٦٨ . وشارك سالازار فى وضع سلسلة من القوانين الخاصة بالمستعمرات أهمها قانون عام ١٩٣٠ الذى عدل فى عام ١٩٣٢ ، وتقرر فيه توحيد الإدارة فى يد الدولة ووقف السلطات الإدارية التى كانت ممنوحة للشركات الخاصة وتأميم الاقتصاد فى المستعمرات ومنع استغلال العامل الأفريقى بواسطة الشركات أو الأفراد ودفع أجر له نظير العمل الذى يقوم به

---

(1) Cliford Parsons, "The Makings of A revolt," Angola: A symposium, Institute of Race Relations, London 1962 p. 58.

ونصت القوانين على أن مهمة الإداريين فى المستعمرات تقوم على أساس مساعدة البرتغال فى فرض سيادتها الفعلية(١) .

وقد أدمجت هذه القوانين فى عام ١٩٥١ فى الدستور البرتغالى وأطلق إسم مديريات ما وراء البحار على المستعمرات البرتغالية ومنها أنجولا كتأكيد لوحدتها مع البرتغال . وقد نصت المادة ١٣٥ من الدستور البرتغالى على أن أقاليم ما وراء البحار جزء لا يتجزأ من الدولة البرتغالية . ورغم أن الدستور قد نص على مبدأ المساواة بين المواطنين أمام القانون إلا أنه وضع أسس مختلفة للتمييز الإدارى بين مديريات ما وراء البحار ومواطنيها وبين البرتغال نفسها .

وأصبحت أنجولا طبقاً لهذا الدستور تحكم بواسطة حاكم عام برتغالى يعينه مجلس الوزراء فى البرتغال لمدة أربع سنوات ويساعده مجلسان استشاريان هما مجلس الحكومة والمجلس التشريعى . ويتألف المجلس الأول من ثمانى أعضاء معينين من قبل الحاكم أما المجلس التشريعى فيتكون من ٢٦ عضواً منهم ثمان أعضاء بالتعيين من قبل الحاكم أما الباقين منهم منتخبين . ويقتصر حق الانتخاب على الأفراد الذين يدفعون ضرائب مباشرة تتجاوز ١٠ آلاف أسكودو . وعلى هذا سقط حق معظم الأفريقيين فى الانتخابات مما جعل المجلس التشريعى قاصر على المستوطنين البرتغاليين(٢).

وقد تركزت سياسة البرتغال الخاصة بالأهالى حول محاولة تحقيق سياسة الادماج التى تقوم على أساس ضمان الحقوق الوطنية للأفريقيين مع العمل على إدماجهم تدريجياً فى المجتمع الأوربى . وأدى هذا إلى التفرقة بين « المواطنين البرتغاليين » و « الرعايا البرتغاليين »

فالرعايا هم الأفريقيون الذين استوفوا شروطاً معينه منها تحقيق قدر من الدخل ومن الثقافة والتحدث بالبرتغالية وتقدموا للحصول على درجة مواطن ، وقد واجهت

---

(١) Absliwe, Portuguese Africa" P. 137.

(٢) James Duffy, Postugal in Africa" Harmiondsworth Penguin, 1962. p. 66.

تلك السياسة فشلا فى تطبيقها فقد بلغ عدد هؤلاء فى أنجولا مايقرب من ٣٠ ألف من عدد السكان البالغ أربعة ملايين فى عام ١٩٥٠ ، أى أقل من ١٪ من الأفريقيين .

وقد أدخلت تعديلات لاجتذاب الأفريقيين ولكن بدون فائدة وانتهى الأمر بالغاء التفرقة بين سكان أنجولا فى عام ١٩٦١ بالغاء قانون الأهالى ، وإن ظلت التفرقة الفعلية قائمة بعد ذلك .

وقد أدت الاضطرابات التى وقعت فى أنجولا فى أوائل الستينات إلى إرغام الحكومة البرتغالية على إصدار قانون دستورى جديد خاص بمديريات ما وراء البحار فى ٢٤ يونيو ١٩٦٣ . وقد حدد هذا القانون شكل الحكومة الإقليمية فى أنجولا . فأصبح هناك الحاكم العام البرتغالى ومجلس إقليمى يتألف من عدد من الأمناء الإقليميين يعينهم الحاكم ويرأس المجلس سكرتير عام . ومجلس حكومى يضم الحاكم العام ومساعدين إقليميين ، ثم المجلس التشريعى وعدد أعضاؤه ٣٦ عضواً بالإضافة إلى الحاكم العام الذى يرأس المجلس . وأصبح المجلس التشريعى يضم أعضاء منتخبين إنتخاباً مباشراً مع ملاحظة أن حق الانتخاب قاصر على المتحدثين باللغة البرتغالية ودافعى الضرائب فيما يزيد على ٣٤٠ دولاراً فى السنة . وأخيراً هناك المجالس المتخصصة وهى مجالس إقتصادية وإجتماعية تقوم بمساعدة الحاكم فيما يختص بالشئون الاقتصادية والاجتماعية .

وبعد إعفاء سالازار من منصبه فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٨ ومع استمرار الثورات فى المستعمرات البرتغالية قدم «كاتيانو» تعديل دستورى جديد خاص بالقانون التنظيمى(١) الذى يحكم تنظيم الأقاليم البرتغالية فى أفريقيا فأصبحت تلك الأقاليم تعرف بالولايات بدلا من الإدارات وأعطى القانون سلطات أوسع للهيئات المحلية . وقد صدر هذا القانون فى يونيو ١٩٧٢ ثم أدخل عليه تعديل آخر فى أول يناير عام ١٩٧٣ . وقد أصبح لأنجولا طبقاً لهذا القانون جمعية تشريعية مكونة من ٥٣ عضواً منتخباً . ينتخب إثنان وثلاثون منهم إنتخاباً مباشراً ويختار واحد وعشرون عضواً طبقاً لانتمائهم لجماعات معينة سواء دينية أو إجتماعية أو إقتصادية . ويجب أن يتوفر

---

(١) Colin Legum, "Angola" Africa contemporary Record, Annual Survey and documents. London 1972—1973.

للناخب شرط معرفة اللغة البرتغالية وأصبح من الممكن وجود أغلبية أفريقية فى الجمعية التشريعية وإن كان عدد الأعضاء بحكم مناصبهم يرجح دائماً كفة المستوطنين البيض ، ومع إعطاء هذه التسهيلات فان أنجولا ظلت تحكم فعلا من لشبونة ممثلة فى الحاكم العام وظلت أنجولا ترسل نواباً عنها فى البرلمان البرتغالى . وقد أسفرت الإنتخابات التى أجريت فى مارس ١٩٧٣ عن فوز المرشحين البيض بأغلبية المقاعد فى الجمعية التشريعية وقد تمت الانتخابات فى جو مشبوه واعتبرت الاصلاحات الدستورية الجديدة مظاهرة شكلية لامتصاص السخط فى الداخل ومواجهة الرأى العام العالمى . كما أن المستوطنين فى أنجولا بدأوا يثيرون المتاعب ضد الاصلاحات الدستورية الجديدة . كما أن السماح للأفريقيين ببعض الحقوق الاقتصادية لأول مرة ومنها استثمار مزارع وإنتاج البن أدى إلى تذمر واسع النطاق بين المستوطنين البرتغاليين(١) .

أما النواب الأفارقة الموجودين فى الجمعية التشريعية وفى المجالس الاستشارية فقد كان لهم وضع خاص بهم . . منهم يقابلون بالنفور من الحركات الوطنية فى أنجولا وكذلك من المستوطنين البيض على حد السواء . . وهم يمثلون طبقة حاولت البرتغال خلقها فى داخل أنجولا فى السنوات الأخيرة ولكنها فشلت فى ذلك بخلاف الكوادر التى نشأت فى الأقاليم الأخرى فى أفريقيا والتى كانت خاضعة للحكم البريطانى أو الفرنسى .

تطور الحركات الوطنية فى انجولا :

ترجع حركات المقاومة الوطنية فى أنجولا إلى بداية الاستكشافات البرتغالية . فلم تمر سنة من السنين إلا وكان هناك شكل أو آخر من أشكال المقاومة الأفريقية للإستعمار البرتغالى .

وقد مرت الحركة الوطنية فى أنجولا بعدة مراحل بدأت بالكفاح القبلى التقليدي ضد القوى الغربية منذ بداية الكشوف ، ثم تطور هذا الكفاح مع تطور الوجود البرتغالى فى أفريقيا . فقد صاحب مرحلة الاستقلال ظهور حركات ثقافية ودينية

---

(١) Colin Legum, "Angola "Africa contemporary Record, Annual Survey and documents. 1972—1973.

قام بها المستوطنون البرتغاليون أنفسهم وذلك فى أوائل القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وبالتدريج انضم لهذه المجموعة بعض الأفراد المخلطين وقلة قليلة من الأفارقة المثقفين وقد اقتصر نشاط الحركات المختلفة فى هذه المرحلة على إصدار مجموعة من الصحف والمطبوعات وكان الهدف المطالبة بالإصلاحات المختلفة والحصول على استقلال ذاتى والمعاملة على قدم المساواة مع المواطنين البرتغاليين فى داخل البرتغال(١) نفسها . وعند تطور شكل الاستعمار البرتغالى فى خلال القرن العشرين وبداية سيطرته الإدارية الفعلية فى أنجولا ظهرت المجموعات والأحزاب السياسية التى تطالب بالانفصال عن البرتغال . وقد تكونت هذه التنظيمات من المخلطين والمستوطنين والأفارقة أيضاً ، ففى عام ١٩١٢ شكل مجموعة من المستوطنين البيض والأنجوليين الحاصلين على صفة مواطن حزباً إصلاحياً(٢) كان له أثر كبير فى إثارة الشعور نحو البرتغال . كما تكونت فى لشبونة نفسها بعض الأحزاب المكونة من المستوطنين البيض فى أنجولا(٣) ، وقد دعيت هذه التنظيمات إلى حضور المؤتمر الأفريقى الأول الذى عقد فى لندن برئاسة ديبوا .

وفى عام ١٩٢٢ عندما بدأت سيطرة إدارية حقيقية من الحاكم العام البرتغالى فى أنجولا ، أثر هذا على موقف المستوطنين البيض وحد من حريتهم فى إستغلال الأراضى والأهالى فدفعهم هذا إلى تكوين تنظيمات تدعو إلى الانفصال عن البرتغال وأدى هذا إلى إحياء وإذكاء فكرة الانفصال عن البرتغال بين الأفريقيين أنفسهم وتبلور هذا الاتجاه فى تنظيم أطلق عليه « الجمعية الوطنية لأنجولا »(٤) وكان التنظيم مفتوح لعضوية أى شخص مولود فى أنجولا بغض النظر عن الجنس أو اللون وإن إشترط قدر معين من الثقافة وقد لعب هذا التنظيم دوراً مهماً فى نشر الوعى فى أنجولا .

---

(١) صدرت عدة صحف فى لواندا مثل (Ocruzeivo do suol)

(O Futuro d'Angola) (وكانتاتطالبان بالإصلاحات ويصدرها بعض المستوطنين البرتغاليين

(٢) The Liga Angolana

(٣) Liga Africana–Partidio Nactional Arricagna.

(4) Associcao Regional dos Natuvais des Angola (Anangol (A).

(٤) Associcao Regional dos Natuvais des Angola (Anangol)

وفى السنوات الأولى من حكم « سالازار » اتخذت البرتغال إجراءات مشددة ضد التنظيمات السياسية المختلفة وقامت بالغاء معظم الجمعيات والتكوينات السياسية سواءاً فى أنجولا أو فى البرتغال نفسها مما جعل الحركات المختلفة تقتصر على الظهور بمظهر التجمعات الثقافية .

وفى عام ١٩٤٠ تكون أول تنظيم سياسى يطالب بالانفصال عن البرتغال ولكن قبض على معظم أفراده وفر الباقون إلى فرنسا وحاولوا تكوين جبهة دائمة لهم هناك ولكنها إنتهت بعد فترة قصيرة وكان معظم أفراد هذا التنظيم من المستوطنين البرتغاليين والمولدين وقلة من الأفارقة. ولكن فى عام ١٩٤٣ نشأ تنظيم جديد باسم « الجماعة الثقافية لأنجولا »(١) وكان ظاهرة تنظيم ثقافى لأغراض أدبية وإن كان دوره الحقيقى سياسياً . وقد تأثر أعضاؤه إلى حد كبير بالأفكار الماركسية التى كانت تجد قبولا فى تلك الفترة بين المثقفين الأنجوليين والمستوطنين البيض أنفسهم . وقد جمع هذا التنظيم الكثير من الأفارقة المثقفين والمولدين والبيض الذى كان لهم دور فيما بعد فى الحركات الوطنية الأنجولية التى استمرت إلى ما بعد الاستقلال ، فقد ضم « ماريو أندرادو » و « داكروز »(٢) .

وقد أصدر « داكروز » فى عام ١٩٤٨ صحيفة ثقافية Merrangen كان لها دور هام فى نشر الوعى فى أنجولا ، وتزعم حركة أطلق عليها « دعنا نكتشف أنجولا » وهى تهاجم القيم الثقافية للغرب وتدعو لكل ما هو أفريقى وتنادى بعدم التفرقة بين مواطنى أنجولا أياً كان جنسهم أو لونهم وقد أوقف صدور هذه الصحيفة فى عام ١٩٥٠ .

وفى منتصف الخمسينات تكونت جماعة سياسية كان معظم أعضائها من الموظفين البرتغاليين الإداريين فى أنجولا واعتبرت إمتداداً للحزب الشيوعى البرتغالى الممنوع قانوناً فى البرتغال . وقد جذب هذا التنظيم كثير من المخلطين والأفارقة والبيض أيضاً وتكون الحزب الشيوعى الأنجولى فى عام ١٩٥٥ ، وقد اضطر الحزب للانضمام إلى

---

(١) Frentr de Unidade Angolana (FUA)

(٢) Mario de Andrade—da Cruz

Partido da Luta dos Africanas de Angola 'PLUA'.

بعض التنظيمات السياسية الأخرى وتكون حزب « النضال الأفريقى لأنجولا » « PLUA .. » وأخذت قاعدته تتسع وانضم إليه الكثير من الطبقات العاملة والمثقفين وقد بنى مبادئه على أساس المساواة بين الأجناس المختلفة والمطالبة باستقلال أنجولا . وقد اعتبر هذا التنظيم أساس حركة الجبهة الشعبية لاستقلال أنجولا (MPLA) وقد ضم معظم قادة حركة الجبهة الشعبية .

فنى عام ١٩٥٧ تكونت جماعة سياسية أطلق عليها حركة التحرير الوطنية لأنجولا « MIN » وانضمت تلك الحركة إلى « PLUA » وبعض التنظيمات السياسية السرية الأخرى وكونوا الجبهة الشعبية لاستقلال أنجولا « MPLA » (١) .

واعتمدت تلك الحركة على تكوين كوادر من طبقات العمال الأفارقة والمولدين الذى كانوا يعانون من العيش بسبب الزيادة الكبيرة فى عدد المهاجرين البرتغاليين فى تلك الفترة إلى أنجولا ، فقد زاد عدد السكان البيض فى أنجولا ١٢ ضعفاً عن عام ١٩٠٠ كما اعتمدت الحركة أيضاً على طبقة المثقفين المولدين مثل « داكروز » و « انددراد » . وقد شن البوليس السياسى البرتغالى حرباً شعواء على الجبهة الشعبية فى عام ١٩٥٩ وقام بحملة اعتقالات واسعة شملت مئات الأشخاص وعلى رأسهم زعماء الحركة مثل الدكتور « أوجستينو نيتو » الذى كان رئيساً للجنة التوجيه لحركة الجبهة الشعبية و « ماكادو » الذى كان رئيساً للحركة فى ذلك الوقت . ونتيجة لهذا وبعد أن كانت الجبهة الشعبية تمارس نشاطها فى « لواندا » بين المثقفين والعمال نقلت مركزها إلى باريس حيث ذهب « داكروز » و « اندراد » وأصبح « اندراد » زعيم الحركة فى المنفى وتولى « داكروز » منصب السكرتير العام . إلى جانب هذه المنظمات التى كانت مركزة فى المدن وبصفة خاصة فى لواندا والتى نشأت بين المثقفين والعمال من الأنجوليين سواءاً من الأفارقة أو المولدين ، كان هناك اتجاه

---

(١) لمعلومات أكثر عن الفترة المبكرة فى تطور الحركات الوطنية .

John Marcam, The Angolam Revolution, vol. The Anatomy of an Explosion, 1950—1962 '"Cambridge, Mass., 1969.
PATRICIA, MaCOWAN, "Politics of a Revolt–"Oxford University Press. London 1962.
James Duffy, "Pourtuguse Africa" Cambridge, Mass., 1959.

آخر ينمو ولكن على أسس مختلفة فى الجزء الريفى الشمالى من أنجولا ، ففى هذه المنطقة كانت المقاومة القبلية التى بدأت مع بداية الكشوف لا زالت تجد استجابة واستمرار لها وخاصة فى منطقة مملكة الكونغو القديمة .

وقد ساعد على تبلور تلك الحركات الخلاف الدينى الذى نشأ بين البرتغال وبين قبائل تلك المنطقة . فقد كان للبعثات التبشيرية البريطانية والأمريكية نشاط كبير فى تلك المناطق مما دفع أهلها إلى اعتناق البروتستانتية ، ولم توافق البرتغال على ذلك ونصبت ملكاً كاثوليكياً بدلا من الملك البروتستنتى .

وعندما توفى ملك الباكونجو الكاثوليكى فى ١٧ أبريل عام ١٩٥٥ تكونت مجموعة معارضة من مؤيدى الملك البروتستانتى السابق وطالبت بالوصول للحكم ولكن السلطات البرتغالية منعتهم وهاجمتهم واختارت ملكاً كاثوليكياً مات فى يوليو ١٩٥٧ وظلت الحكومة البرتغالية تمنع اختيار ملك آخر حتى عام ١٩٦٢ .

وتحت هذه الظروف تكونت بين الباكونجو الوجودين فى المنطقة الشمالية من أنجولا وامتدادهم فى الكونغو مجموعة « اتحاد شعب أنجولا الشمالى (UPNA) واتخذت مقرها فى ليوبولد فل .

وكان التنظيم الجديد تنظيماً قائماً على أساس قبلى يدعو إلى إحياء مملكة الكونغو القديمة والتخلص من السيطرة البرتغالية

وفى عام ١٩٥٧ إجتمعت الـ (UPNA) وقررت إرسال ممثل عنها لمقابلة الوفود الأفريقية التى إجتمعت لانعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك ، وقد تم إختيار « روبرتو هولدن » لهذا الغرض . وفى عام ١٩٥٨ حضر « هولدن » المؤتمر الأول للشعوب الأفريقية الذى عقد فى أكرا ، وفى خلال هذا المؤتمر أمكن للقادة الأفريقيين وخاصة نكروما التأثير على هولدن مما جعله يعلن تخليه عن فكرة إحياء مملكة الكونغو واعتناقه لمبدأ أكثر فاعلية وأكثر تقدماً وهو المطالبة باستقلال أنجولا من السيطرة البرتغالية . وأصبح اسم الحركة الوطنية التى يقودها « اتحاد شعب أنجولا » (UPA) وفتحت عضويتها لكل أفريقى مولود فى أنجولا بعد أن كانت قاصرة على شعب الباكونجو وإن كانت الحركة من الناحية الفعلية قد ظلت

معتمدة إلى حد كبير على الأسس القبلية والدينية التى قامت على أساسها وقد حاولت الحركة اجتذاب وتكوين قاعدة لها من القبائل الأخرى وخاصة الاوثيمبونود واختار « هولدن » فى حكومته المؤقتة « ساثيمبي » من الاوثيمبونود ليكون وزير للخارجية ولكنه انشق عليه فيما بعد مكوناً حركة الاتحاد الوطنى لتحرير أنجولا . وقد انضمت الـ (NPA) إلى بعض الحركات الأخرى الأصغر منها وكونت الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا (FNLA) .

الحركات الوطنية فى انجولا بعد عام ١٩٦٠ :

يعتبر عام ١٩٦٠ بداية لمرحلة جديدة من مراحل الكفاح الوطنى فى أنجولا فقد أدت الظروف السائدة فى ذلك الوقت إلى الانتقال بحركات التحرير من مرحلة الكفاح السلبي إلى مرحلة الكفاح المسلح والمنظم ضد البرتغال وأيضاً صاحب ذلك بداية الصراع بين الحركتين الوطنيتين الذي صاحب كفاحهم وأدى إلى الانقسام الذى حدث قبل وبعد استقلال أنجولا وميز قضية الاستقلال فى أنجولا عن بقية الدول الأفريقية . وكثير من الكتاب السياسيين يرجع البداية الحقيقية للحركات الوطنية فى أنجولا إلى عام ١٩٦٠ .

فنى أواخر عام ١٩٥٩ قام البوليس السياسى البرتغالى بحملة أعتقالات واسعة أنصب معظمها على قادة الجبهة الشعبية لتحرير أنجولا فى « لواندا » . واستمرت تلك الحملة خلال النصف الأول من عام ١٩٦٠ حيث تم إعتقال مجموعة أخرى من قيادات الحركات الوطنية المولدين والأفارقة بتهمة إثارة الشغب ضد السلطات البرتغالية فى أنجولا . وفى يناير عام ١٩٦١ حدثت واقعة اختطاف الباخرة « سانتا ماريا » وفوجىء المراقبين السياسيين الذين كانوا فى إنتظار أخبار عن حادثة الخطف بالهجوم الذى تم فى ٤ فبراير ١٩٦١ على السجن المركزى فى « لواندا » وقد قام بهذا الهجوم أعضاء حركة الجبهة الشعبية فى محاولة لإخراج الزعماء المعتقلين . وقد فشلت هذه المحاولة وإن كانت قد أدت إلى مقتل مجموعة من المستوطنين البيض. وردت القوات البرتغالية والمستوطنين البيض على هذه المحاولة بقسوة بالغة مما أدى إلى مقتل عدد كبير من الأفارقة . وفى نفس الوقت فى ١٥ مارس ١٩٦١ قامت الثورة بين القوات التابعة لـ « NPA » والتى تم تدريبها فى الكونغو بهجوم مفاجىء فى المناطق الشمالية لأنجولا على طول ٢٥٠ ميل من الحدود مع الكونغو . كما امتدت

الثورة المسلحة إلى منطقة «كارمونا» ومزارع البن . واستمرت المذابح لمدة أسبوع كامل قتل خلاله ما يقرب من ستة آلاف أفريقى ومئات من المستوطنين البيض .

كما ارتكبت خلال هذه الفترة فظائع كبيرة من الجانبين .

وقد استمرت الاضطرابات لمدة طويلة وفر عدد كبير من المواطنين الأنجوليين إلى الحدود خاصة مع الكونغو وقدر عدد القتلى فى نهاية عام ١٩٦١ بما يقرب من ٥٠ ألف أفريقى وألفين من البيض .

وكانت هذه الثورة هى بداية الكفاح المسلح فى أنجولا وبداية مواجهة البرتغال لعملية استنزاف طويلة الأجل مادياً وبشرياً أنتهت فى النهاية بخضوعها للمطالب الوطنية .

ويلاحظ أن الأحداث التى جرت فى شمال أنجولا وقادتها حركة الـ « UPA » قد تمت كرد فعل لما حدث فى « لواندا » من أنصار الجبهة الشعبية «MPLA » وإن كانت كلا من الحركتين قد قامت بدورها منفصلة وبدون توجيه من الحركة الأخرى . وقد استغلت حركة الجبهة الشعبية ردود الفعل العالمية والأفريقية التى استنكرت الفظائع التى ارتكبت فى شمال أنجولا ونادت بأنها الحركة الوحيدة التى يمكنها قيادة الكفاح فى أنجولا لأن الحركات الأخرى وخاصة الجبهة الوطنية تنظيم بدائى وقبلى ولا يصلح لتمثيل شعب أنجولا(١) .

وبذلك شهدت الستينات بداية الانقسام بين حركتى الكفاح الوطنى فى أنجولا . وحاولت كلا منهما اجتذاب التأييد العالمى إلى جانبها مع محاولة توسيع القاعدة الشعبية لكلا منهما . واتخذت كلا منهما وجهة خاصة بها . ففى يناير ١٩٦٠ وأثناء انعقاد المؤتمر الثانى لكل الشعوب الأفريقية المنعقد فى تونس تكونت جبهة متحدة لحركات التمرد فى المستعمرات البرتغالية « FRAIN »(٢) تحت قيادة « اندراد » واتخذت مقرها فى كوناكرى التى كانت تعتبر فى هذا الوقت مركز الحركات الوطنية التى

---

(١) Donald Barrnett, "A report from Angola" Modern African. Studies. April 1969 pp. 49—54.

(٢) Frente Revoluonaria Africana para à Independencia Nacional das colonias portu-uesas (FRAIN).

يؤيدها الاتحاد السوفيتى . حيث اتجهت الجبهة الشعبية بحكم تكوينها وبحكم ملاءمتها لأغراض ومبادىء الاتحاد السوفيتى إلى الاعتماد عليه فى الإمدادات اللازمة . وقد رفض « هيولدن » الانضمام إلى هذه الجبهة التى إنتهى عملها بعد إندلاع ثورة أنجولا فى فبراير ١٩٦١ . ولكن فى ٢١ أبريل عام ١٩٦١ عقد مؤتمر للحركات الوطنية فى أفريقيا البرتغالية فى الدار البيضاء وقد مثل أنجولا « اندراد » وتكونت منظمة خاصة بحركات التحرير فى الأراضى البرتغالية « Concp. » وأنشأت لها سكرتارية دائمة فى الرباط . ومن الملاحظ أن ممثلى حركات التحرير التى حضرت هذا المؤتمر كانت من الحركات المؤيدة بالاتحاد السوفيتى وقد حضر الاجتماع مندوب من الاتحاد السوفيتى وأيضاً مندوب عن الجمهورية العربية المتحدة .

فى نفس الوقت اتجه هولدن إلى محاولة كسب التأييد العالمى وفعلا فى عام ١٩٦١ وبعد إجتماع رؤساء دول عدم الانحياز فى يوغوسلافيا ، أعلن هولدن أن رؤساء الجمهورية العربية المتحدة وتونس والهند والمغرب وأندونيسيا وأيضاً الحكومة المؤقتة فى الجزائر قد استجابت لمطالبه وقررت مساعدة الجبهة الوطنية خاصة الجزائر التى قامت بتدريب قوات « هولدن » . كما أن هولدن بدأ يتلقى المساعدات من الهيئات الخاصة الأمريكية . وقد صرح هولدن بأن « اندراد » كان فى يوغوسلافيا أثناء انعقاد المؤتمر وأنه طلب تكوين جبهة موحدة للحركات الوطنية فى أنجولا ولكن « هولدن » رفض على أساس أن « اندراد » والجبهة الشعبية تمارس نشاطها من كوناكرى وليس لها تأثير فعلى على المقاومة الوطنية فى أنجولا(١) .

وقد ساعدت الأحوال المضطربة فى الكونغو فى هذا الوقت على حصول هولدن على إمداد دائم من الأسلحة خاصة بعد أن أصبح أدولا رئيساً للوزراء فى الكونغو فى أغسطس ١٩٦١ وكانت تربطه صداقة وطيدة بهولدن . وفى هذا الوقت أيضاً بدأت المساعدات الأمريكية لهولدن تأخذ شكلا أكثر وضوحاً بعد قيامه بزيارة للولايات المتحدة خاصة وقد وافق ذلك بداية الإدارة الجديدة للرئيس كيندى الذى كان يرى انتهاج سياسة التقرب من أفريقيا عن طريق مساعدة الحركات الوطنية ، كما أن ابتعاد هولدن ونفوره من الاتجاهات الشيوعية مساعدة فى الحصول على التأييد التام من الولايات المتحدة .

---

(١) Le Monde-Paris 9—12—61

وقد قرر قادة الجبهة الشعبية MPLA نقل نشاط الحركة من كوناكرى إلى ليوبولد فيل وفعلا تم اتخاذ هذا الإجراء فى أكتوبر ١٩٦١ . وحاول اندراد تكوين جبهة متحدة مع هولدن ولكن هولدن رفض وعللى رفضه بعدة أسباب وإن كان الواقع أن شعور عدم الثقة بين أفراد الجبهة الوطنية من الباكونجو وبين المولدين أنصار حركة الجبهة الشعبية ، كما أن هولدن كان يشعر بالتفوق الثقافى والتنظيمى لحركة الجبهة الشعبية ، وفى أكتوبر ١٩٦١ اتهمت الجبهة الشعبية هولدن بالقضاء على ٢٠ من رجال الجبهة الشعبية كانوا فى طريقهم إلى إحدى القرى الأنجولية ، ولم ينفى هولدن هذا الاتهام وأعلن أن الـ UPA لن تسمح لأى حركة أخرى بالوجود فى شمال أنجولا وأن الانقسامات الحالية الموجودة فى المنطقة لا تسمح باضافة عامل جديد من عوامل الانقسام خاصة وأن القبـــائل فى تلك المنطقة لا تشعر بالارتياح للمولدين أعضاء الجبهة الشعبية(١) ولم تلق الجبهة الشعبية نجاحاً كبيراً فى ليوبولد فيل .

وقد رأى هولدن إزاء التهديد الجديد لحركته من الجبهة الشعبية الدخول فى تحالف وتكوين جبهة شعبية تضم بعض المجموعات الأصغر منها . وفعلا فى مارس ١٩٦٢ انضمت الـ « UPA » إلى مجموعة تمثل قبائل الزومبو(٢) وكونوا الجبهة الوطنية المتحدة لتحرير أنجولا .

وكان أول عمل لهذه الجبهة إنشاء حكومة المنفى لأنجولا « GRHE » ويرأسها « روبرتو هولدن » وقد حاول هولدن أن يضم فى حكومة المنفى عناصر من القبائل المختلفة حتى ينفى عن نفسه تهمة القبلية خاصة بعد انفصال قائد قواته « كاسنجا » فى ليوبولد فيل واتهامه لهولدن بالقبلية وبأن « الجبهة الوطنية » قد قتلت من الأفريقيين أكثر ممن قتلت من البرتغاليين .

وعند تكوين لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية فى عام ١٩٦٣ نشط

---

(١) أيضاً : Robert Deverie, "Les Angolais" Paris

(٢) Marcum "Portuguese Africa" p. 212.

هولدن للحصول على اعتراف اللجنة خاصة بعد أن اعترفت به حكومة الكونغو فى شهر يونية من نفس العام .

وقد أكد هولدن لممثلى لجنة التحرير سيطرته على الموقف واستعرض قواته المتجمعة فى كونكوزو Kinkusu والتى تم تدريبها فى الجزائر وفى الكونغو وليوبولد فيل ، واعترفت لجنة التحرير فعلا بحكومة المنفى « GRAE » على أساس أنها تمثل الحركة الوطنية فى أنجولا .

ومما ساعد على تقوية موقف هولدن أن الجبهة الشعبية فى ذلك الوقت كانت تتعرض لهزات شديدة . فبعد وصول د . أوجشبنونيتو من المنفى وتوليه قيادة الحركة فى ديسمبر ١٩٦٢ سافر إلى الولايات المتحدة للحصول على تأييد منها ولكنه لم ينجح كثيراً فى تحقيق ذلك لارتباط الجبهة الشعبية بالاتحاد السوفيتى . وفى نفس الوقت حدث أنقسام فى داخل الجبهة الشعبية حيث انفصل داكروز وأنصاره عن الجبهة واتهموا « نيتو » و « اندراد » بعدم الكفاية ، وحاول « داكروز » أن ينضم إلى حكومة المنفى ليس عن اقتناع ولكن لمعاداة الجبهة الشعبية . وانفصال داكروز هذا يمثل انقسام الشيوعية الدولية بين الصين والاتحاد السوفيتى أو بين الشيوعية المتطرفة التى يمثلها « داكروز » الاتجاه الأكثر اعتدالا . وقد قررت اللجنة العامة للجبهة الشعبية عزل « داكروز » فى ٣ مايو ١٩٦٣ من وظيفة السكرتير العام التى شغلها منذ عام ١٩٥٦ م وأسند منصبه إلى لجنة مكونة من ثلاثة أفراد وخضعت الجبهة لنفوذ نيتو ومؤيديه(١)وحاول « نيتو » الرد على الانقسام الذى حدث داخل صفوف حركته فكون جبهة متحدة مع مجموعة من الأحزاب الصغيرة المتناقضة ايديولوجياً مما أدى إلى فشل تلك الجبهة منذ البداية (٢) .

---

(١) كانت الجبهة الشعبية مكونة من لجنة للتنسيق السياسى والعسكرى من نيتو وأربعة آخرين ، وهذه اللجنة تخضع للجنة العامة للجبهة المكونة من ٤٢ عضواً يجتمعون مرة كل عام على الأقل . وتخضع اللجنة العامة بدورها لمؤتمر الحركة الذى يعقد كلما دعت الحاجة إلى ذلك . أى أن الجبهة الشعبية قدمت منذ البداية على أساس تنظيمى دقيق مما أدى فى النهاية إلى تمكينها من السيطرة على الموقف . بعكس الجبهة الوطنية التى اعتمدت فى تكوينها على الأشخاص وليس على أساس تنظيم سياسى سليم .

(٢) Frente Democratica de Libertacao de Angola (FDLA)

أنظر : Chilcote, Fortuguese Africa" pp—78

بعد ذلك انتقلت الجبهة الشعبية من ليوبولد فيل إلى الكونغو برازافيل . بعد أن أغلقت حكومة الكونغو ليوبولد فيل مكاتب الجبهة . وقد مثل هذا الانتقال مرحلة جديدة فى تاريخ الجبهة الشعبية. فقد بدأت فى تكوين قوات عسكرية بمساعدة الجزائر والاتحاد السوفيتى وكوبا وتم تمرين تلك القوات فى الجزائر وفى الكونغو برازافيل وقررت الجبهة تركيز نشاطها العسكرى فى منطقة « كابندا » . وفعلا بدأت تقوم بهجمات متوالية على « كابندا » من قواعدها فى برازافيل وأعلنت عن سيطرتها الفعلية على أجزاء كثيرة من « كابندا » وإن كانت تلك السيطرة مشكوكاً فيها فى تلك الفترة . أولا لاهتمام البرتغال بالدفاع عن الإقليم وثانياً لأن أهالى « كابندا » أنفسهم لم يكونوا قاعدة صالحة للحركات العسكرية للجبهة الشعبية . وقد مثل الهجوم على كابندا أهمية سياسية أكثر منها أهمية عسكرية حيث كانت الجبهة الشعبية تهدف إلى إثبات وجودها العسكرى للحصول على اعتراف لجنة التحرير بها كحركة وطنية ذات فاعلية فى داخل أنجولا وكانت « كابندا » أكثر المناطق ملاءمة لتحقيق غرضها هذا وفعلا بدأت لجنة التحرير فى إمدادها بالمساعدات منذ عام ١٩٦٤ واعترف بها كحركة وطنية فى أنجولا إلى جانب حكومة المنفى « GRAE » .

وفى أكتوبر ١٩٦٤ حصلت روديسيا الشمالية على استقلالها بأسم زامبيا . ومثل هذا نقطة انتقال جديدة بالنسبة للجبهة الشعبية التى فتحت لها مكتباً فى لوزاكا فى عام ١٩٦٥ وحققت فكرة فتح الجبهة الشرقية بموافقة زامبيا وتنزانيا . ووسعت الجبهة الشعبية نطاق عملياتها العسكرية بعد ذلك فى إقليم لوكسيكو وبيا Bie . ثم فى لواندا فيما بعد وكذلك فى إقليم دمبوسى أى أن الجبهة الشعبية بدأت كفاحها المسلح فى عام ١٩٦٣ — ١٩٦٤ فى إقليم « كابندا » ولكنها لم تحقق نتائج فعلية إلا بعد عام ١٩٦٥ . وقد دعت الجبهة الشعبية إلى إجتماع ممثلو حركات التحرير فى المستعمرات البرتغالية ، وفعلا تم هذا الاجتماع بدون حضور الجبهة الوطنية التى كانت تقابل تدهوراً فى تكوينها الداخلى . فقد أدى إنضمام « داكروز » إلى الجبهة الوطنية فى عام ١٩٦٤ إلى إغضاب « سافيمبى » ومؤيديه من الاوفيمبوندو خاصة بعد رفض هولدن توسيع نشاط الجبهة إلى ما وراء أراضى الباكونجو . وقد أعلن « سافيمبى » انفصاله من حكومة المنفى فى القاهرة فى يوليو ١٩٦٤ . واتهم هولدن بسوء الإدارة وعدم قدرة حكومة المنفى والجبهة الوطنية على القتال الفعلى واتهمه أيضاً

بخضوعه للامبريالية الغربية . ومما زاد فى تعقيد الأمور بالنسبة لهولدن أن الحكومة الجديدة فى ليوبولدفيل برئاسة تشومبى كانت تعادى الجبهة الوطنية . وقد أسى هذا التدهور فى الموقف بالنسبة للجبهة الوطنية إلى طرد حكومة المنفى « GRAE » من مؤتمر تضامن الشعوب الأفرو أسيوية الذى عقد فى غانا فى عام ١٩٦٥ واعترف بالجبهة الشعبية . وقد تبادلت الجبهة الوطنية والجبهة الشعبية الاتهامات السافرة عن طريق الإذاعات فى الكونغو ليوبولد فيل والكونغو برازافيل .

وقد تميت عدة محاولات فى تلك المرحلة للتوفيق بين الحركتين الوطنيتين فى أنجولا ، فقد أعلن فى القاهرة فى عام ١٩٦٥ عن التوصل إلى اتفاق بين الحركتين فى دار السلام ، ولكن « نيتو » أعلن بعدها مباشرة بأن هذا الاتفاق يعتبر بمثابة تأكيد لزعامة الجبهة الشعبية وبأنها الممثل العسكرى الحقيقى لحركات التحرير فى أنجولا . وبدا واضحاً أن هذا الاتفاق قد ولد ميتاً . وفى أكتوبر عام ١٩٦٦ تمت محاولة أكثر جدية فى القاهرة عن طريق لجنة تابعة للجنة التحرير لمنظمة الوحدة الأفريقية . وقد عقد إجتماع حضره مندوبين عن الجبهة الشعبية والجبهة الوطنية . وأعلنت القاهرة عن التوصل إلى اتفاقية تقضى بايقاف كل أنواع العنف والدعايات المضادة بين الحركتين الوطنيتين . وقد كان مصير هذه الاتفاقية كسابقتها . وقد كانت هذه الاتفاقيات دلالة واضحة على بداية تدهور وضع حكومة المنفى كالممثل الوحيد للحركات الوطنية فى أنجولا وأصبحت الجبهة الشعبية تنافسها وتتفوق عليها مما جعلها تكسب بالدبلوماسية والعمل المنظم ما فقدته حكومة المنفى بالاعتماد على الأشخاص وعدم التنظيم .

وفى عام ١٩٦٦ أعلن ساڤيمبى عن مولد الحركة الثالثة من حركات التحرير الوطنية فى أنجولا . فبعد استقالة « ساڤيمى » من منصبه كوزير خارجية حكومة المنفى « GARE » حاول الانضمام إلى الجبهة الشعبية فى برازافيل ولكنه فشل فى ذلك وتوجه إلى زامبيا فى منتصف عام ١٩٦٥ حيث جمع مجموعة من زملائه الذين تركوا الجبهة الوطنية وكونوا فى قرية LUZO فى أنجولا الاتحاد الوطنى لتحرير كل أنجولا (UNITA) (١) وقد تكونت الحركة تحت قيادة مشتركة ولها جمعية عامة وجمعية

(١) Uniao Nacional Pura a Independincia Total de Angola (Unita).

مركزية ومجموعة من الخلايا . وأعلنت الحركة عن تكوين جيش خاص بها FALA وحاولت بناء قاعدة إجتماعية وسياسية على طول الحدود بين زامبيا وأنجولا. وعلى عكس الجبهة الشعبية التى كانت تحارب الولاء القبلى كانت يونيتا لا تمانع فى الإبقاء على الأنظمة التقليدية القبلية مع إدخال التعديلات المرغوبة . وقد تلقت الحركة الجديدة مساعدات من الصين وبعض القوى الخارجية وإن كانت فى مجموعها لا تقارن بالمساعدات الخارجية للحركتين الأخريتين . وقد مارست حركة الاتحاد الوطنى نشاطها من داخل زامبيا ولكنها فى خلال عام ١٩٦٦ هاجمت خط بنجويلا الذى يربط زامبيا بالكونغو « ليوبولد فيل » مما هدد إقتصاد زامبيا . وطرد ساثيمى من زامبيا فى منتصف عام ١٩٦٧ حيث لجأ إلى القاهرة ولكنه لم يمكث فيها طويلا وتمكن من الوصول إلى داخل أنجولا ، وحاول الحصول على تأييد زامبيا مرة أخرى ولكنه فشل فى تحقيق ذلك مما أثر على موقف الحركة وجعل الكثيرين من أعضائها يلجأون للإنضمام للحركتين الأخريتين . وعند زيارة « هولدن » لزامبيا فى سبتمبر عام ١٩٦٦ اشترط لانضمام يونيتا إلى الجبهة الوطنية أن تحل نفسها وأن يخضع ساثيمى مرة أخرى لقيادة هولدن وقد رفض ساثيمى هذه الشروط . كما بدأت مظاهر لانشقاق فى داخل صفوف الحركة نفسها لاختلاف المستوى الفكرى بين القادة وبين قاعدة الحركة من القبائل الموجودة فى المناطق الريفية فى جنوب أنجولا . كما أن فتح الجبهة الشرقية بواسطة الجبهة الشعبية وبمساعدة زامبيا أثر على موقف « يونيتا » العسكرى . وحدثت مصادمات عسكرية متوالية بين قوات الحركتين . وفى أغسطس عام ١٩٦٩ عقدت « يونيتا » مؤتمرها الثانى وأعلنت عن تأييدها لكفاح شعب فيتنام وانتقادها للسياسة الامبريالية الأمريكية وتأييدها للصين(١) أى أنها أعلنت عن ميولها ضد المعسكر الغربى فى تلك الفترة . وعندما سعى الحزب الإيطالى الشيوعى فى يونيو عام ١٩٧٠ إلى عقد مؤتمر دولى لتأييد حركات التحرير فى أنجولا دعى ممثل عن الجبهة الشعبية ولم يدع ممثل عن « يونيتا » مما جعل ساثيمبى يهاجم الجبهة الشعبية واتهمها بالخضوع لسيطرة الاتحاد السوفيتى وبخيانتها لأمانى شعب أنجولا (٢) .

---

(١) "Triamphant development of Angolan Armed Struggle", The Afro. Asian Journalist" Peking, No. 2, July 1970, p. 22

(٢) Press Statement on the Rome conference by Jonge Samiambi, 22 June 1970.

وقد قرر « نيتو » بعد نجاح « سافمبى » فى داخل أنجولا ونجاح « كابرال » فى داخل غينيا بيساو ، قرر الانتقال آلى أنجولا نفسها . وقد ساعد ذلك حركة الجبهة الشعبية فى الحصول على تأييد لجنة التحرير التابعةلمنظمة الوحدة الأفريقية فقد اعترفت اللجنة فى يوليو ١٩٦٨ بحركتى الجبهة الشعبية UPIA والجبهة الوطنية FNLA كحركتين وطنيتين على قدم المساواة تمثلان شعب أنجولا وقررت سحب الاعتراف بحكومة المنفى « GRAE » لعدم نجاحها فى تحقيق الغرض من إنشائها .

وقد حاول « سافمبى » فى هذه المرحلة الانضمام إلى الجبهة الشعبية فى إتحاد واحد ولكن نيتو رفض ذلك بعد أن سيطرت قواته عسكرياً على معظم المناطق فى شرق وجنوب ووسط أنجولا .

وقد بدا بوضوح فى عام ١٩٦٩ تفوق الجبهة الشعبية على الحركتين الأخريتين كما تصاعدت المساعدات الأجنبية للحركات الثلاث وبالتالى تصاعد الخلاف والنزاع المسلح بينهم(١) .

أى أن الخلاف بدأ بين الحركات الثلاث منذ أوائل الستينات وكان خلافاً حول الزعامة ينبع من إختلافات عقائدية وقبلية وشخصية . ولكن هذا الخلاف تصاعد إلى المواجهة العسكرية السافرة فى أواخر الستينات وساعد على تصاعد حدته تدخل القوى الأجنبية سواءاً من المعسكر الشرقى أو الغربى أو من بين الدول الأفريقية نفسها . وبلغت حدة الصراع أقصاه قبل إعلان الاستقلال مباشرة وبعد إعلان الاستقلال .

احتمالات الاستقلال واثرها على الحركات الوطنية :

فى أبريل عام ١٩٧٤ وقع انقلاب فى البرتغال وتولى السلطة مجموعة من العسكريين ذوى الميول الاشتراكية ، وقد مثل هذا الانقلاب إحدى المرات النادرة التى أدى فيها تغيير نظام الحكم فى دولة إلى تفكك إمبراطورية إستعمارية إستمرت عدة قرون . فقد وافقت الحكومة البرتغالية الجديدة على إعطاء الاستقلال لموزمبيق فى ٢٥ يونية ولأنجولا فى ١١ نوفمبر ١٩٧٥ .

---

(١) Adelman, K, "Report from Angola" Foreign Affairs, Vol. 53. No. 3 April 1975 p. 561.

وقد أدى الموقف الجديد لحكومة الانقلاب فى البرتغال إلى حدوث تأثيرات واسعة النطاق على الأوضاع فى أنجولا .

فنى داخل الجبهة الشعبية حدث إنقسام داخلى عندما لاح أمل الاستقلال فقد تزعم « اندراد » مجموعة من المثقفين وكبار المسئولين فى الجبهة الشعبية بلغ عددهم سبعون واتهموا نيتو بالسيطرة وأعلنوا انساحبهم من الجبهة الشعبية ثم حدث انقسام آخر عندما أعلن « شيبندا » قائد قوات نيتو فى أنجولا الشرقية انسحابه من الجبهة الشعبية . وقد سبق هذا الانقسام اتهامات متبادلة من جانب « شيبندا » و « اندراد » عند انعقاد مؤتمر الجبهة الشعبية فى أغسطس ١٩٧٤ فى لوساكا ضد « نيتو » ، حيث اتهماه باهمال قواته فى الميدان وبرحلاته العديدة وطالباه بتقديم حسابات الحركة ، وقد رفض « نيتو » ذلك وترك مكان الاجتماع مع أنصاره بينما تم انتخاب « شيبندا » من الباقين كرئيس جديد للحركة . حدث هذا الانقسام بينما كانت البرتغال تستعد لمفاوضات الاستقلال وإن كانت قد أعلنت أن السبب فى تأخير تلك المفاوضات هى الانقسامات فى داخل وبين الحركات الوطنية فى أنجولا .

أدى ذلك إلى تدخل الرؤساء الأفريقيين لإنهاء الخلاف فعقد إجتماع بين رؤساء زامبيا والكونغو وزائير فى دار السلام . وحاول الرؤساء التوفيق بين زعماء الجبهة الشعبية الثلاث ،وفعلا أعلن فى نهاية الاجتماع الاتفاق على إعلان نيتو رئيساً للحركة ، و « اندراد» و « شيبندا » نواباً للرئيس وتقرر تكوين مجلس من ٣٩ عضواً ستة عشر منهم يختارهم نيتو وثلاثة عشر يختارهم شيبندا وعشرة يختارهم اندراد .

ولكن بعد أيام قليلة أعلن فشل الاتفاق وأعلن كلا من نيتو وشيبندا رئاسته للحركة وطرد الآخر منها . وقد انضم « شيبندا » فيما بعد مع عدد يقدر بألفين من المقاتلين إلى الجبهة الوطنية فى ١٩ فبراير عام ١٩٧٥(١) ولكن نيتو تمكن من البقاء فى مركز القوة خاصة وأن البرتغال ساعدته على ذلك ورفضت الاعتراف بشيبندا وذلك للتقارب الايديولوجى بين « نيتو » وبين قادة البرتغال فى ذلك الوقت ، وقررت البرتغال أنها ستجرى مفاوضاتها مع « نيتو » على أساس أنه ممثل الجبهة الشعبية .

---

(١) المرجع السابق ص ٥٦٨ .

Adeleman, K, "Report from Angola" Foreign Affairs, April 1975 p. 567.

وقد أدى الضغط الدولى المستمر وإعلان البرتغال مراراً عن عدم قدرتها على البدء فى مفاوضات الاستقلال لانشقاق الحركات الوطنية فى أنجولا ، أدى ذلك إلى محاولات متعددة من جانب الدول الأفريقية لتوحيد الثلاث حركات المتصارعة فى أنجولا .

وكما سبق أن أوضحت بدأت محاولات التوفيق منذ منتصف الستيناتِ وقد تم توقيع أول إتفاقية رسمية بين الجبهة الشعبية والجبهة الوطنية فى عام ١٩٦٦ ولكنها سرعان ما فشلت ومرة أخرى فى ٨ يونيو عام ١٩٧٢ قام الرئيس « موبوتو » رئيس زائير والرئيس « نجوبى » رئيس الكونغو برازافيل إلى الجمع بين الحركتين وأعلنا أنه أمكن التوفيق بين نيتو وهولدن ، وأن العمليات المشتركة للحركتين ضد القوات البرتغالية سوف تدار من زائير . وتم توقيع إتفاقية مشتركة بين مندوبى الجبهة الشعبية والجبهة الوطنية أنشأ على أثرها مجلس تحرير أنجولا (CSLA) ويرأس هذا المجلس « روبرتو هولدن » ويكون « نيتو » نائباً للرئيس ، كما أنشأت قيادة موحدة ترأسها الجبهة الشعبية ، ومجلس سياسى ترأسه الجبهة الوطنية(١).ولكن هذه الاتفاقية أيضاً لم تلق نجاحاً مثل سابقاتها .

وفى ديسمبر عام ١٩٧٤ حاول الرئيس « موبوتو » رئيس زائير القيام بوساطة دبلوماسية بين الجبهتين الوطنيتين ولكنه فشل فى ذلك بسبب عدم ثقة « نيتو » فى الرئيس « موبوتو » .

وفى يوليو عام ١٩٧٤ إجتمع ممثلى الحركاتِ الوطنية الثلاث فى « بوكافو » فى زائير وتم توقيع إتفاقية تنص على التعاون التام وتكوين جبهة متحدة للتفاوض مع البرتغال ، ولكن هذه الاتفاقية نفسها قد إنتهت بعد أسابيع من عقدها بعد تسرب أنباء تفيد بأن الرئيس « موبوتو » مهد لعقد مقابلة سرية بين جنرال « سبينولا » و« هولدن » بدون إخطار الجبهة الشعبية لتحرير أنجولا .

وقد أدى الضغط الدولى المستمر وتذمر البرتغال وادعائها بأن مفاوضات الاستقلال لم تتم لعدم إمكانها التفاوض مع الحركات الوطنية ، أدى ذلك إلى عقد إتفاقية جديدة .

---

(١) Council for the Libration of Angola.

وكانت أولى الخطوات لتحقيق ذلك عقد إتفاق فى أواخر عام ١٩٧٤ بين كلا من « هولدن وساڤمبى» ثم إجتماع آخر بين « نيتو وساڤمبى » لوضع حد للمنازعات القائمة بين الحركات الثلاث ولتكوين جبهة متحدة للتفاوض مع البرتغال . بعد ذلك عقد إجتماع بين الحركات الثلاث فى « ممباسا » فى كينيا فى يناير عام ١٩٧٥ . وتم الاتفاق بين الجبهة الشعبية لتحرير أنجولا والجبهة الوطنية لتحرير أنجولا والاتحاد الوطنى لتحرير كل أنجولا على التعهد بالتعاون فى كافة المجالات وأعلنوا أن الجانب الأنجولى على إستعداد لبدء المفاوضات مع الحكومة البرتغالية فى إجتماع يعقد على مستوى القمة فى البرتغال . وقد لعب الرئيس كينياتا دوراً هاماً فى التقريب بين حركات التحرير الثلاث .

بعد خمس أيام من عقد هذه الاتفاقية بدأ إجتماعات « آلفور » بين البرتغال والجانب الأنجولى وانتهت إلى توقيع إعلان « آلفور » فى ١٥ يناير عام ١٩٧٥ . وقد تحدد يوم ١١ نوفمبر عام ١٩٧٥ لاستقلال أنجولا .

كما نصت الاتفاقية على(١) اعتراف البرتغال بحركات التحرير الثلاث وتأكيدها الاعتراف بحق الشعب الأنجولى فى الاستقلال . (٢) تمثل أنجولا كياناً متحداً وأن كابيندا جزء لا يتجزأ من الأرض الأنجولية . (٣) يتم تكوين حكومة إنتقالية من ممثلى الحركات الثلاث ويتولى المندوب السامى والحكومة الانتقالية التى يتم تشكيلها فى ٣١ يناير عام ١٩٧٥ السلطة فى البلاد إلى أن يتم إعلان إستقلال أنجولا .

وقد نص على التكوين هذه الحكومة من مجمع رئاسى يتألف من ثلاثة أعضاء بحيث يكون لكل حركة من حركات التحرير الثلاث عضويته ويعمل هذا المجمع الرئاسى بالتعادل مع المندوب السامى البرتغالى فتتكون الحكومة الانتقالية من ١٣ وزارة و٧ وزارات للدولة.ويتم تعيين وزراء الحكومة الانتقالية بالتساوى بين الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا والحركة الشعبية لتحرير أنجولا والاتحاد الوطنى للاستقلال التام لأنجولا ويكون الوزراء مسئولين أمام المندوب السامى. ولكن نصت الاتفاقية عن أنه لا يمكن للمندوب السامى إقالة الحكومة الانتقالية وأن أى تغيير فى تشكيل

هذه الحكومة يجب أن يتم عن طريق الاتفاق بين المندوب السامى وحركات التحرير للثلاث .

كما تم الاتفاق على توحيد جيوش الحركات الثلاث وكانت هذه مهمة على جانب كبير من الصعوبة وإن كان المجتمعين قد توصلوا إلى الحل التالى :ـ

تنشأ لجنة وطنية للدفاع تضم المندوب السامى والمجمع الرئاسى وقيادة عامة موحدة . وهذه القيادة الموحدة تضم قادة الجيوش الثلاثة للقوات المسلحة البرتغالية فى أنجولا وثلاثة قادة آخرين من حركات التحرير وتوضع القيادة العامة الموحدة تحت المسئولية المباشرة للمندوب السامى .

وتقرر أن يتم التوحيد بين القوات المسلحة التابعة لحركات التحرير الثلاث وبين القوات المسلحة البرتغالية بشكل متساو لتكوين قوات عسكرية مشتركة .

ويبدأ ترحيل القوات البرتغالية الداخلة ضمن التشكيل فى بداية شهر أكتوبر ١٩٧٥ على أن تنتهى فى ٢٩ فبراير ١٩٧٦ .

كما نصت الاتفاقية على إجراء إنتخابات عامة للجمعية التأسيسية فى أكتوبر ١٩٧٥ ، أى قبل الاستقلال مباشرة .

وفعلا تكونت الحكومة الانتقالية والقيادة المشتركة على الأسس السابقة ولم يشترك نيتو أو هولدن أو ساثيمى فى الحكومة الانتقالية وإنما احتفظوا بمناصبهم كقادة حركات التحرير فقط .

ولكن بعد أيام قليلة من عقد الاتفاقية وتكوين الحكومه اندلعت الاضطرابات المسلحة على نطاق واسع بين حركات التحرير الثلاث وبدأت فى تلك الفترة ظهور القوى الخارجية كعامل فعال فى حرب التحرير فى أنجولا .

ففى ٣١ يناير ١٩٧٥ بدأ النزاع وتحول إلى قتال دامى فى ٢٢ مارس بين قوات الجبهة الوطنية وقوات الجبهة الشعبية . وتكررت الاعتداءات من بين الجانبين على صورة موسعة وفى يونيو إشتركت قوات جبهة الاتحاد الوطنى لأول مرة فى القتال وامتد القتال إلى المناطق الشمالية والوسطى من أنجولا .

---

(١) ٨ آلاف لكل من حركات التحرير و٢٤ ألف من القوات المسلحة البرتغالية .

وانهارت الأتفاقية وتوقفت الحكومة الانتقالية عن العمل الفعلى وفشلت القيادة الموحدة . وحاول الرئيس كاوندا رئيس زامبيا والبرتغال إحداث تقارب بين القوات المتقاتلة عن طريق عقد مؤتمر للقمة بين الحركات الثلاث ولكن هولدن أعلن فى تونس فى ١١ مايو أنه لا يقبل أى وساطة أو حل تكون البرتغال طرفاً فيه لأن البرتغال تؤيد الجبهة الشعبية ضد الجبهة الوطنية . وقد إجتمع هولدن بعد ذلك بساثيمى فى آخر مايو ولكن بدون التوصل إلى أية نتيجة وفى نهاية أغسطس ١٩٧٥ أعلنت البرتغال عن عزمها على الانسحاب من أنجولا فى ١١ نوفمبر ١٩٧٥ كما هو محدد بالرغم من إعلانها بوقف العمل بالاتفاق الذى تم التوصل إليه نظراً لاستحالة قيام الحكومة الأنجولية الانتقالية بمهامها بعد إنسحاب الجبهة الوطنية ثم الاتحاد الوطنى منها وقام المندوب السامى البرتغالى بمهام الإدارة الحكومية .

وتصاعد الموقف فى داخل أنجولا حيث انقسمت من الوجهة العسكرية إلى ثلاث مناطق نفوذ بين جبهات التحرير الثلاث المؤيدة بالقوى الخارجية. فسيطرت الجبهة الشعبية على العاصمة لواندا والمناطق المحيطة بها والتى تبلغ ما يقرب من ١٠ مناطق إدارية من الـ ١٥ منطقة التى تكون أنجولا وسيطرت على مجموعة من الموانىء الهامـــة التى سهلت لها وصول الإمدادات من الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية الأخرى . كذلك سيطرت تماماً على إقليم كابندا . أما الجبهة الوطنية فقد تمركزت فى المنطقة الشمالية حول كارمونا وكانت زائير هى وسيلتها فى الحصول على المساعدات العسكرية المختلفة. أما حركة الاتحاد الوطنى فقد سيطرت على المناطق الغنية فى وسط أنجولا حول « هوامبو » و « بساى » وكذلك فى منطقة « لوكسيكر » ولكن كل هذه المناطق كانت خاضعة للتغيير المستمر حسب تقدم أو تأخر القوات المتقاتلة .

وقد أدى قرب إعلان استقلال أنجولا إلى ظهور مشكلتين مثلتا جانباً من الأهمية المشكلة الأولى هى الأقلية البيضاء فى أنجولا والثانية انفصال كابيندا .

الأقلية البيضاء فى انجولا :

فمنذ قيام الانقلاب فى البرتغال فى عام ١٩٧٤ أعلنت الحكومة الجديدة عدم إعترافها بأى حركة بيضاء وأن الثلاث حركات الوطنية ، الجبهة الشعبية والجبهة

الوطنية والاتحاد الوطنى هى التى تمثل أنجولا فقط . وقد أدى هذا إلى شعور بالتذمر وعدم الرضاء بين المستوطنين البيض الذين يمثلون ما يقرب من ٥٪ من السكان أو حوالى ٤٠٠ ألف مستوطن . وقد عارض الكثيرون منهم الحركات الوطنية وأصبح الوضع يهدد بأحداث تشابه ما حدث فى روديسيا .

وقد وجدت عدة تنظيمات سياسية بين المستوطنين البيض فهناك الجبهة الأنجولية المتحدة Frente de Umidad Hngalama. وهذه كانت تطالب بالانفصال عن البرتغال ولكن لا تسمح للحركات الوطنية بتولى الأمر فى أنجولا . ثم الحركة الديمقراطية لأنجولا Christian Democrats وترى إقامة حكم يقوم على تعدد الأجناس بعد الانفصال من البرتغال وإقامة إتحاد فيدرالى معها فيما بعد ثم هناك حركات صغيرة أخرى تضم غالباً رجال الأعمال الأثرياء وتمثل الطبقة العليا من المستوطنين وتدعو إلى التعاون مع جنوب أفريقيا وروديسيا ومالاوى وسوازى لاند وليسوتو وبتشوانا وإقامة إتحاد بين هذه الدول تسيطر عليه الأقلية البيضاء .

وفى خلال ربيع وصيف عام ١٩٧٤ كان الوقت مناسب لأحداث الثورة بين المستوطنين حيث كان الجيش البرتغالى غير قادر على تجمع مثل هذه القدرة وقد سبق أن رفض القيام بمثل هذا العمل فى موزمبيق . وتزايد الشعور بالخوف بين المستوطنين البيض من قرب حصول أنجولا على الاستقلال . و لكن لم تحدث تطورات فى الموقف إلا بعض اضطرابات صغيرة فى لواندا فى سبتمبر وأكتوبر(١).

وهناك عدة عوامل أدت إلى هذا الموقف من جانب المستوطنين البيض فبعد الانقلاب مباشرة أحس كثير من المستوطنين بالاستقرار لزوال الحكم الدكتاتورى فى البرتغال . كما أن التفاوت الاقتصادى كان كبيراً بين المستوطنين البيض فقدر كبير منهم كان يمثل طبقة العمال والمزارعين وقلة منهم تمثل أصحاب الأعمال ذوى النفوذ أى أن المستوطنين البيض فى أنجولا كانوا يمثلون نوعية مختلفة عن المستوطنين البيض فى المناطق الأخرى من أفريقيا . ولا شك أن العامل الاجتماعى يلعب دوراً كبيراً فى تكوين المناخ السياسى فيما بعد . كما أن المستوطنين البيض لم يكونوا منظمين سياسياً ، فان نظام الحكم البرتغالى الذى تتركز فيه كل القوة السياسية والاقتصادية

(١) ForegienAffairs 1975p. 654.

والاجتماعية فى لشبونة جعل من الصعب تكوين تنظيمات سياسية ذات كفاية كما حدث فى روديسيا مثلا .

وهناك عامل آخر هام وهو أن معظم المستوطنين البيض فى أنجولا كما سبق وذكرت كانوا من طبقة العمال فلم يمثل الاستقلال بالنسبة لهم تهديداً مباشراً . كما لو كان الحال لو كانوا أصحاب استثمارات . هناك سبب أخير وهو أن البرتغاليين كانوا على علاقة مع الأفريقيين منذ بداية الاستعمار فتزاوجوا منهم ولم تكن هناك التفرقة العنصرية الموجودة مثلا فى جنوب أفريقيا وهذا دفع المستوطنين إلى الشعور بالاطمئنان ولو جزئياً إلى العيش فى مجتمع يسود فيه الأفريقيين .

ولذلك وبدلا من يحدوث الثورة من المستوطنين البيض حدثت هجرة جماعية بحيث أصبح عدد المستوطنين الأوربيين الآن ١٠٠ ألف فقط معظمهم إلى البرتغال حيث مثل هناك مشكلة بالنسبة لحكومة لشبونة وجزء آخر هاجر إلى البرازيل : وهذه الهجرة مثلت هزة إقتصادية كبيرة بالنسبة للاقتصاد والأنجولى ظهرت آثارها المباشرق الهجرة مثلت هزة إقتصادية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الأنجولى ظهرت آثارها المباشرة فيما بعد الاستقلال ، فبعد أن كانت أنجولا لا تمثل أعلى نسبة فى الميزان التجارى ونسبة التحد انخفضت تلك النسبة كثيراً منذ عام ١٩٧٥ ، أما باقى المستوطنين الذين بقوا فى أنجولا فقد انضم الكثيرين منهم إلى الحركات الوطنية كلا حسب ميوله . فالموجودين فى لواندا أو المثقفين منهم أيدوا الجبهة الشعبية أما الزراع البيض والعمال فقد انضموا إلى الاتحاد الوطنى وأصحاب رؤوس الأموال وزارعى البن الأغنياء فقد انضموا إلى الجبهة الوطنية .

كابنـــدا :

عند التلويح بالاستقلال ثارت مشكلة أخرى وهى الحركة الانفصالية فى إقليم كابندا . وقد بدا إهتمام البرتغال بهذا الإقليم فى عام ١٨٨٥ باعتباره مصدراً هاماً من مصادر الأخشاب فوقعت إتفاقية مع الحكام الإقليميين(١) فى هذه المنطقة أعطت البرتغال حق الحماية عن إالإقليم على أساس أن أى تغيرات يجب أن تخضع لرأى

---

(١) News week "Angola Battle For Birth, November 1975.

سكان كابندا وتقسيمهم ولكن سالازار حرق هذه الاتفاقية وضم كابندا إلى أنجولا فى عام ١٩٥٠ كمنطقة إدارية من أنجولا ضمن مناطقها الخمسة عشر وأعلنها تبعاً لذلك جزءاً لا يتجزأ من البرتغال كباقى أنجولا . وظل الموضوع لا يمثل أهمية حتى عام ١٩٦٦ حينما اكتشف البترول والذى تزايدت أهميته حتى أصبحت كابندا فى عام ١٩٧٤ تنتج يومياً ١٥٠ ألف برميل من الزيت الخام بثمن يقرب من ٤٣٠ مليون جنيه إسترلينى سنوياً .

وقد كون سكان كابندا حركة وطنية خاصة بهم على أساس أنهم جغرافياً وقبلياً مختلفين عن أنجولا هذه الحركة هى

Front pour la Libration de l'Enclave de calida (FLE)

وطالبوا بالانفصال عن أنجولا ، وتقدمت بطلبات عديدة إلى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ولكن هذه المطالبات لم تلق نجاحاً . وقد كونت الحركة جيشاً خاصاً بها معظم جنوده خدموا فى الجيش البرتغالى . وقد أيدت زائير هذه الحركة ومساعدتها أثناء قتالها مع الجبهة الشعبية . كما أن الكونغو برازافيل هى الأخرى تساعد هذه الحركة الايفصالية . ولا يخفى المصالح الإقتصادية التى تعود على كلا من زائير أو الكونغو لو إستقل هذا الجزء عن أنجولا وخضع لسيطرة أياً من الدولتين الكبيرتين المحيطتين به . وقد إتفقت حركات التحرير الوطنية الثلاث الكبرى فى أنجولا على محاربة هذه الحركة وعلى فكرة الانفصال هذه ونص على ذلك صراحة فى إتفاقية مباسا التى عقدت فى ١٥ يناير ١٩٧٥ . وقد سيطرت الجبهة الشعبية فيما بعد على إقليم كابندا ، بعد أن كانت هناك مظاهر تبشر بحدوث حركة انفصالية قوية وخاصة لوجود الاستثمارات الأجنبية على نطاق موسع فى كابندا وعلى رأسها شركة الخليج الأمريكية (GULF) .

القضية فى المنظمات الدولية :

بدأ إهتمام الرأى العام العالمى الممثل فى الأمم المتحدة فى الاهتمام بقضية أنجولا بعد الثورة المسلحة التى حدثت فى عام ١٩٦١ . فقد إجتمع مجلس الأمن فى ١٠ مارس ١٩٦١ للنظر فى الأحداث الجارية فى أنجولا بناء على طلب ليبيريا التى أيدتها ٣٤

---

(١) قرار الجمعية العامة رقم ١٦٩٩ (الدورة ١٦) ١٩ ديسمبر ١٩٦١ .

دولة أفريقية وأسيوية . وقد أعترضت البرتغال على أساس عدم اختصاص المجلس لأن الموضوع يخص البرتغال . ولكن بعد مناقشات طويلة تقرر إدراج الموضوع فى جدول الأعمال وإن لم يصل المجلس إلى نتيجة .

وقد كانت الصعوبة فى إدراج الموضوع أن البرتغال كانت قد أعلنت فى عام ١٩٥١ أن الأراضى فيما وراء البحار هى جزء لا يتجزأ من البرتغال بل أطلقت عليها إدارات وبذلك رفضت تسجيل مستعمراتها الأفريقية لدى أجهزة الأمم المتحدة ضمن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى أو تقديم معلومات عن إدارتها لهذه المستعمرات . ولكن بعد أن أدرجت القضية فى جدول أعمال مجلس الأمن فى مارس عام ١٩٦١ ، دعت الجمعية العامة الحكومة البرتغالية لاتخاذ إجراءات وتعديلات للإعداد لوصول أنجولا للاستقلال . وأنشأت الجمعية العامة لجنة خاصة لدراسة الوضع فى أنجولا وتقرير الطرق الوالوسائل اللازمة لتحقيق إستقلالها وذلك طبقاً لقرار الجمعية العامة الخاصة بالأقاليم التى لا زالت خاضعة للإستعمار فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ . ثم عادت الجمعية مرة أخرى وأصدرت قراراً جديداً فى ديسمبر ١٩٦١ دعت فيه الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة للامتناع عن تقديم أى مساعدة للبرتغال يمكن بواسطتها أن تقوم البرتغال بقمع وإرهاب العناصر الوطنية من المستعمرات الأفريقية وأتحاد الجمعية العامة تأكيد قرارها هذا فى يناير ١٩٦٢ مع التأكيد بالحق السطبيعى لشعب أنجولا فى تقرير المصير ثم أصدرت قرارين آخرين فى ديسمبر ١٩٦٢ تطالب فيه بضرورة منح المستعمرات البرتغالية فى أفريقيا الاستقلال فوراً وطلبت من البرتغال أن تنظم إنتخابات حرة فى البلاد بعد التفاوض مع ممثلى الأحزاب الوطنية القائمة هناك . وطلبت أيضاً من مجلس الأمن أن يتخذ الإجراءات الضرورية بما فيها فرض العقوبات لضمان تنفيذ البرتغال لقرارات الأمم المتحدة(١) وقد اتخذ القرار بأغلبية ٨٢ ضد ٧ أصوات هى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا وجنوب أفريقيا وأسبانيا والبرتغال . وامتنعت ١٣ دولة عن التصويت . وكانت هذه هى المرة الأولى التى تصوت فيها بريطانيا والولايات المتحدة ضد البرتغال . ولعل ذلك

---

(١) قرار الجمعية العامة رقم ١٨٠٧ (الدورة ١٧ ١٤ ديسمبر ١٩٦٢ ، وقرار رقم ١٨١٩ (الدورة (الدور ١٧) ١٨ ديسمبر ١٩٦٢ .

يرجع إلى خوفهم من تكرار أحداث الكونغو لو اضطر مجلس الأمن إلى التدخل الفعلى فى المستعمرات البرتغالية .

وفى عام ١٩٦٣ أنشئت منظمة الوحدة الأفريقية وكان لذلك أثراً فى زيادة إهتمام الرأى العام العالمى الممثل فى الأمم المتحدة بالقضية الأنجولية . فبعد شهر واحد من إنعقاد مؤتمر أديس أبابا طلبت لجنة تصفية الاستعمار التابعة للإمم المتحدة تحت ضغط الدول الأفريقية طلبت من مجلس الأمن دراسة فرض عقوبات فعالة على البرتغال . وإنعقد مجلس الأمن فى يوليو ١٩٦٣ بناءاً على طلب ٣٢ دولة أفريقية هم الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية . وقد وضع المجلس المبادىء الأساسية لسياسة الأمم المتحدة تجاه قضية المستعمرات البرتغالية . وتبلورت هذه المبادىء فى رفض فكرة البرتغال على أن مستعمراتها جزء لا يتجزأ من أراضيها وأن المنظمة الدولية ليس لها حق استجوابها بشأن تلك الأقاليم . دعوة البرتغال إلى الاعتراف الفورى بحق شعوب تلك الأقاليم فى تقرير المصير والاستقلال وضرورة وقف كافة أعمال العنف ضد الوطنيين الأفريقيين وكذلك التفاوض الفورى مع الجماعات الوطنية فى الأقاليم الأفريقية تمهيداً لنقل سلطة تلك الأقاليم إلى الجماعات الوطنية . وأخيراً دعوة كل الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة إلى عدم تقديم المساعدات وخاصة السلاح والعتاد الحربى للبرتغال .

وقد أبدت البرتغال ولأول مرة استعدادها لتوضيح موقفها من المستعمرات الأفريقية وقام الوفد البرتغالى فى الأمم المتحدة يشرح الموقف ووضح وجهة نظر البرتغال التى ترى أن تقرير المصير هو مشاركة الشعب الأفريقى فى الحياة السياسية ولكن فى حدود وإطار المؤسسات الاستعمارية القديمة هناك وليس بانشاء نظام استقلال جديد وكان نتيجة ذلك أن دعت لجنة تصفية الاستعمار مجلس الأمن لاتخاذ الاجراءات المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة والتى تكفل تنفيذ قرارات المنظمة العالمية ضد البرتغال . ولكن مجلس الأمن لم يقبل سوى إصدار قرار جديد فى نوفمبر ١٩٦٥ يكرر فيه النداء إلى الدول الأعضاء بعدم تقديم أى مساعدات للبرتغال وخاصة السلاح والعتاد الحربى بالرغم من أن الدول الأفريقية والآسيوية ودول العالم الثالث كانت قد اقترحت مقاطعة كاملة لكل واردات وصادرات البرتغال(١) .

---

(١) United Nations decument. A/AC. 109/124, 10 June 1965.

وفى عام ١٩٦٥ وتحت ضغط الرأى العام العالمى المتزايد اتخذت الجمعية العامة أكثر قراراتها إيجابية بشأن قضية المستعمرات البرتغالية فى ديسمبر ١٩٦٥ حيث قررت الجمعية مطالبة الدول الأعضاء بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع البرتغال وحظر كل تجارة معها وفرض المقاطعة بالنسبة لطائرات وسفن البرتغال ورفض وحظر إمدادها بأي أسلحة أو عتاد حربى . كما دعت أيضاً الدول الأعضاء إلى تقديم كل مساعدة معنوية ومادية لشعوب المستعمرات حتى تنال حقها الطبيعى فى الاستقلال والحرية وطالب البرتغال بوقف هجرة البيض إلى أنجولا وموزمبيق . كما كلف القرار وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين والوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة بزيادة مساعداتها إلى اللاجئين من المستعمرات البرتغالية فى أفريقيا .

وفى الواقع أن هذا القرار ومع أنه يعتبر تجميعاً لكل ما سبق ذكره فى القرارات الصادرة من أجهزة الأمم المتحدة بشأن قضية المستعمرات البرتغالية إلا أن تطبيقه ظل إختيارياً بين الدول. بحيث استمرت معظم الدول الغربية بحكم عضويتها المشتركة مع البرتغال فى منظمة حلف الأطلنطى ، استمرت فى أمدادها بالسلاح والعتاد الحربى إلى جانب التجارة الدائمة . كما أن الدول الأفريقية نفسها انقسمت بشأن تطبيق هذه القرارات مما أفقدها الكثير من فاعليته .

وفى ١٤ نوفمبر ١٩٧٢ أصدرت الجمعية العامة فى دورتها ٢٧ قراراً أكدت فيه أن حركات التحرر القومى فى المستعمرات البرتغالية هى الممثلة الأصلية للآمال الحقيقية لشعوب تلك الأقاليم وأوصت الحكومات والوكالات الدولية المتخصصة والمنظمات الأخرى أن تضمن خلال نظرها لمسائل تتعلق بتلك الأقاليم تمثيل حركات التحرير . أى أن الأمم المتحدة إعترفت بحركات التحرير وبحقها فى نيل حقوقها المختلفة .

ولم يقتصر دور الأمم المتحدة فيما يتعلق بأنجولا على الجمعية العامة فحسب بل شمل أيضاً مجلس الأمن الذى اتخذ قراراً بالإجماع فى ٢٢ نوفمبر عام ١٩٧٢ أكد فيه حقوق المستعمرات البرتغالية فى تقرير مصيرها وطالب البرتغال بالكف عن

---

(١) قرار الجمعية رقم ٢١٧ (الدورة ٢٠) ٢١ ديسمبر ١٩٦٥ .

العمليات العسكرية فى هذه الأقاليم والدخول فى مفاوضات مع الأطراف المعنية لوضع حد للمجابهة العسكرية ودعا السكرتير العام للأمم المتحدة بمتابعة الموقف وتقديم تقارير دورية إلى مجلس الأمن .

منظمة الوحدة الافريقية :

قامت منظمة الوحدة الأفريقية منذ إنشائها باحتضان مبدأ تصفية الاستعمار كأحد المبادىء الأساسية التى قامت من جلها المنظمة وأكدت ذلك فى ميثاقها فى الفقرة الرابعة من المادة الثانية والفقرة الثالثة من المادة السادسة .

وقد تبلورت سياسة منظمة الوحدة الأفريقية تجاه الموقف فى أنجولا إلى تقديم العون المادى للثوار الوطنيين عن طريق صندوق لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية إلا أن هذه المساعدات لم تكن كافية أو منتظمة وقد تقدم زعماء الحكومة الأنجولية فى المنفى بشكوى إلى مؤتمر القمة الأفريقى المنعقد فى القاهرة فى عام ١٩٦٤ حول تقصى المساعدات ومصدرها وقد ارتفعت تلك المساعدات بالفعل وإن ظلت ضئيلة بالمقارنة باحتياجات الحركة الوطنية فى أنجولا .

كذلك حاولت منظمة الوحدة الأفريقية أن تنهى الخلافات والانقسامات بين الحركات الوطنية فى أنجولا والعمل على تكوين جبهة تحرير واحده . وقد أنشأت لجنة مساعى حميده مهمتها التوفيق بين الحركات الثورية فى أنجولا وموزمبيق وغينيا البرتغالية إلا أن الخلافات جعلت من العسير إجراء تفتيش أو تعاون بين التنظيمات الثورية . وقد أوصت تلك اللجنة فى عام ١٩٦٣ بالاعتراف بالحكومة الأنجولية فى المنفى على أنها الممثل الشرعى لحركة التحرير فى أنجولا . وفعلا وافق مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية أثناء انعقاده فى داكار فى أغسطس عام ١٩٦ على ذلك . وأدى تطور الموقف الذى سبق أن تعرضنا له بالشرح فى الجزء السابق إلى أن تعيد لجنة التحرير النظر فى موقفها من الاعتراف بالحكومة الأنجولية فى المنفى فقط وذلك فى نوفمبر ١٩٦٤ . وإن كان مجلس وزراء الخارجية الذى عقد فى نيو دلهى فى مارس ١٩٦٥ رفض سحب الاعتراف بالحكومة الأنجولية المؤقتة وطالب بمحاولة التوفيق بين الحركات الوطنية . وبدأت لجنة التحرير تقدم مساعداتها إلى الجبهة الشعبية لتحرير أنجولا وإن كانت قد رفضت سحب إعترافها بالحكومة الأنجولية

المؤقتة حتى يوليو عام ١٩٦٨ حيث قررت اللجنة الاعتراف بكلا من الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا والجبهة الشعبية لتحرير أنجولا وسحبت اعترافها من الحكومة الأنجولية فى المنفى .

إلى جانب نشاط لجنة التحرير فقد ساندت منظمة الوحدة الأفريقية قضية أنجولا فى الأمم المتحدة كما قامت بالضغط المباشر على البرتغال عن طريق دعوة دولها إلى قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية مع البرتغال .

وقامت منظمة الوحدة الأفريقية بمحاولات متعددة لتوحيد حركات التحرير فى أنجولا وبدأت هذه الجهود فى مؤتمر القمة الأفريقى الأول بالقاهرة فى يوليو ١٩٦٤ حيث تكونت لجنة ثلاثية للمصالحة بين الحركات الوطنية الأنجولية ضمت الكونغو وبرازافيل ، وغانا ومصر وتوصلت اللجنة بعد جهد طويل إلى عقد اتفاق بين كلا من الجبهة الشعبية والجبهة الوطنية وفى عام ١٩٦٧ قررت المنظمة الأفريقية إنشاء لجنة مكونة من الكونغو (برازافيل (وغانا ومصر وزامبيا والكونغو (كنشاسا (للتوفيق بين الحركات الوطنية فى أنجولا وعقدت اللجنة إجتماعها فى أديس أبابا فى يونيو ١٩٦٨ وحضر إجتماعاتها مندوبين عن الحركات الوطنية وفى عام ١٩٧٢ قامت المنظمة بمحاولة أخرى بمساعدة لجنة وزارية تضم كلا من زائير والكونغو وبرازافيل ، وزامبيا وتنزانيا وتم توقيع إتفاقية بين الحركات الوطنية فى ١٣ يناير ١٩٧٣ . وقد ظلت منظمة الوحدة الأفريقية تقوم بدورها فى محاولة التوفيق بين الحركات الوطنية فى أنجولا حتى إعلان الاستقلال وبعد ذلك أخذت موقف الحياد من التدخل فى شئون أنجولا وحاولت البقاء على الحياد بين القوات الوطنية .